الديمقراطية بين المدلول اللغوي وحقيقة الممارسة التاريخية:
دراسة في أعمال جيوفاني سارتوري وروبيرت دال.

Democracy between the linguistic connotation and the reality of historical practice:A study in the works of Giovanni Sartori and Robert Dahl

السعيد ملاح *

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–الجزائر

politologue.dz@gmail.com

تاريخ الارسال:2020/09/12 تاريخ القبول:2020/09/19 تاريخ النشر:2020/09/30

ملخص: تحاول هذه الدراسة البحث في إشكالية مضمون الديمقراطية الذي يستعمله الباحثون على انه مضمون واضح يقارب مستويات المعرفة البديهية، وبالاستعانة بكتابات جيوفاني سارتوري وروبيرت دال يصبح هذا الإجماع حول هذا المضمون غير متوفر لان مفهوم الديمقراطية حسبهما كان يعرف دوما بالدلالة اللغوية وليس بدلالة الممارسة التاريخية الفعلية، ولذلك فتعريف الديمقراطية على أنها حكم الشعب هي مجرد تعريف بدلالة التركيبة اللغوية للمصطلح ، في حين أن ما مورس في التاريخ مختلف تماما ، وهذا ما يجعل من هدف الدراسة هو تخليص الديمقراطية من هذه الأسس التاريخية التي حملتها بمضامين تعيق انتشارها خارج سياقها التاريخي والحضاري الذي نشأت فيه.

توصلت الدراسة إلى تكوين عدة فهوم جديدة حول مصطلح الديمقراطية ، فهي حكم الشعب لغويا فقط، لكنها في الممارسة هي نظام حكم قائم على أسس تمثيلية لا تحقق بالضرورة المدلول اللغوي الذي يحمله المصطلح.

كلمات مفتاحية:الديمقراطية، بناء المفهوم، الانتقال الديمقراطي، الممارسة التاريخية، البراكسيولوجيا.

Abstract: This study attempts to research the problem of the content of democracy that researchers use as a clear content that approximates levels of intuitive knowledge, according to the writings of Sartori and Dahl, this consensus on this content becomes unavailable because the concept of democracy according to them was always known as linguistic significance and not as a sign of actual historical practice, and this is what makes the aim of the study is to rid democracy of these historical foundations that I carried with the contents It impedes its spread outside its historical and cultural context in which it was born.The study reached the formation of several new concepts about the term democracy, as it is the rule of the people linguistically only, but in practice it is a system of governance based on representative principles that do not necessarily achieve the linguistic significance in the term.

Keywords: democracy, formation of concepts, historical practice .

*المؤلف المرسل

مقدمة:

استقر التقليد المنهجي في العلوم الاجتماعية على تعريف أي مصطلح بدلالتيه اللغوية والاصطلاحية، ونادرا ما ننتبه الى المحاذير التي تحيط بهذا التقليد، لان الاعتماد على ما يقوله الجذر اللغوي عن حقيقة المصطلح قد يضلل الباحثين عن رؤية ما تقوله الممارسة التاريخية الفعلية للمصطلح.

فالديمقراطية تحمل في تفاصيلها اللغوية مضمون حكم الشعب، لكنها قد تحمل معاني أخرى إذا عرفت بالارتكاز على الملاحظة التجريبية لما تمت ممارسته فعليا في التجارب الإنسانية، لان رحلة المصطلح تحمله بمضامين جديدة قد تختلف مدلولها اللغوي، لكن في حالة مصطلح الديمقراطية يبدو ان الباحثين لم يمعنوا جيدا في تحديد المصطلح بقدر ما اكتفوا بتعريفه دوما بدلالته اللغوية، وهو ما ابعد المصطلح عن الحقيقة التاريخية وعن عالم الفعل والممارسة.

ولذلك تحاول هذه الدراسة طرح إشكالية نقدية تسائل مدى انسجام مدلول الديمقراطية مع ما تم ممارسته في التاريخ السياسي العالمي، كما تتساءل إن كان ما تم ممارسته فعليا في التجارب السياسية ينسجم ما التوصيف الديمقراطي المستقر في أدبيات الديمقراطية.

وسترتكز الدراسة على أعمال نقدية ذات توجه تفكيكي قدمت مجهودات نقدية وابستيمولوجية كبيرة حول نظرية الديمقراطية، وهي أعمال جيوفاني سارتوري Giovani sartori و Robert Dahl

أولا: المحاذير المنهجية لنقاش مضمون الديمقراطية:

حينما يتكلم الجميع عن الديمقراطية يعتقدون بأنهم يتكلمون عن مضمون واضح وجلي، فالمشكلة الكبرى التي تواجهنا إذا هي إدعاؤنا جميعا بأننا نعرف عما نتكلم.

تقر الأدبيات الديمقراطية بأن هناك مضمونا معياريا Normative ومضمونا وصفيا Disruptive للديمقراطية، ولا يجب أن نبحث لهما عن تواجد فعلي في نفس الوقت، لذلك فأي محاولة للتعريف يجب أن تراعي ثلاث معطيات أساسية.[1]

يجب وضع فرق دائم بين الأهداف وواقع الديمقراطية.

هذا التفريق لا يلغي التفاعل بين الأفكار والوقائع لأن الديمقراطية بدون أفكار لا يمكن أن تتحقق وكل وصف ديمقراطي لا يمكنه أن يتحقق بدون ممارسات.

وبالرغم من علاقة التكامل بين الوصف والتوجه المعياري فإنه لا يجب التركيز على عدم التمييز بينهما، لأن الأفكار الديمقراطية لا يمكنها أن تحدد الأفعال والحقائق والعكس صحيح، كما أن أي ممارسة ديمقراطية لا يمكنها أن تتطابق مع أي تصور مثالي للديمقراطية Démocratie idéale.

إن بقاء أي نظام ديمقراطي مرهون بوضوح فكرة الديمقراطية، ولأنه أعقد نظام سياسي فإن الحفاظ عليه متوقف على وصول مبادئه وآلياته لعقول و إدراكات الإنسان البسيط و المتوسط، كما أن أي تعريف للديمقراطية بطريقة غير واقعية ينتهي بنا برفض والتشكيك في التوصيف الديمقراطي الذي يطلق على جميع

الأنظمة الحالية، لذلك فاستعمال أفكار خاطئة عن الديمقراطية هو الذي حرف مقاصد الديمقراطيات، ومجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا هي في الأساس صعوبات ناتجة عن انحرافات في الدلالة dérives Sémantiques، وحسب الكثيرين فإن التعاريف هي وسيلة لتجميد اللغة Comme moyen de geler le langage[2].

وفي كثير من الحالات يحدث وأن تنتقل الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية، وهو ما حدث تاريخيا مع الديمقراطية، بحيث أنه لا يوجد مصطلح في العلوم السياسية يتم التعاطي معه بسهولة مثل الديمقراطية بالرغم من التناقضات الكبيرة بين دلالتها اللغوية والتاريخية، وبين توظيفها في الواقع وفي عالم الفعل Le monde praxéologique، ولدعم هذا الكلام يدعونا"جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori إلى إجراء مقارنة بسيطة بين مقولتين أساسيتين : مقولة لويس الرابع عشر "Louis Xiv" "الدولة هي أنا" وهو قول دقيق واضح الدلالة، ومقولة الديمقراطية التي تقول "الدولة هي نحن" L'Etat C'est nous.[3]

هذا الغموض جعل "توماس ايليوت"Thomas S Eliot لا يجد في الكلام ما يعبر عن شساعة مضمون الديمقراطية سوى قوله : "حينما يحقق أي مصطلح ما حققته الديمقراطية من تقدير عالمي فإننا لا نستطيع أن نحدد معناه بدقة، ويبقى دائما يعني شيئا ما".[4] و هذا الكلام هو نفسه كلام "بيرتراند دي جوفنال" Bertrand de Jouvenel الذي قال بأن "النقاشات حول الديمقراطية سواء التي تدافع عليها أو ضدها تعاني كلها من بؤس فكري mullite intellectuelle لأنها لا تعرف عما تتحدث[5].

ولذلك فضلنا البداية من التعقيدات المحيطة بتعريف الديمقراطية، والتعقيد الأول والأهم هو أن حقيقة الممارسات الديمقراطية ليست متطابقة مع المدلول الإيتيمولوجي لكلمة الديمقراطية، وهذا ما تحسسته أعمال "روبيرت دال" Robert Dahl حول "البوليآرشي" Polyarchy، وأعمال"جون ميري" Murry John حول مصطلح "المجتمع الحر"free sociéty .*

وحسبGiovanni Sartori فإنه يجب التفريق بين التعريفات القيمية المعيارية والتعريفات الوصفية، وهو السبيل إلى التفريق بين الواقع الديمقراطيLa Réalité démocratique وفكرة الديمقراطية L'idéale démocratique .

يثير هذا الكلام إشكالية علاقة الفكرة بالواقع، وأي مشروع علمي لا يستوعب هذه العلاقة يمكنه أن يقع في أخطاء منهجية ومنطقية عميقة تشوه الحقيقة والفكرة في نفس الوقت، وهذا ما نلتمس فيه نوع من الديونطولوجيا La déontologie.

إن المبالغة في التبسيط يعتبر توجه غير صارم في البحث العلمي، وكذلك المغالاة في الواقع إلى درجة التحسين Perfectionnisme، فالنموذج الديمقراطي قائم على نظام معقد جدا يستوجب ضرورة تبسيطه وجعله في متناول العقول والأفهام، ولكن ليس لدرجة الانحراف إلى "المدلول الاشتقاقي" أو ما

يسميه"سارتوري" بالديمقراطية الايتيمولوجية Démocratie étymologique ولذلك يجب التحرر وتجاوز الثلاثية التالية :[6]

تجنب التبسيط Eviter la simplification .

تجنب الواقعية المبالغ فيها Eviter l'hyper-réalisme.

- تجنب التحسين والإضافات الانحرافية . Eviter le perfectionnisme

وهناك تعقيد آخر يجب إدراكه وهو تعقيد آت من الإيحاء القادم من "كلمة الديمقراطية" نفسها، أي من الغموض الموجود في دلالة أن المحكومين هم في نفس الوقت الحكام " les gouvernés devraient être les gouvernants".

ثانيا: الدلالة اللغوية الاشتقاقية للديمقراطية:

ارتبطت دقة التعريفات دوما بالاشتقاقات اللغوية، وادعاء الغالبية بأنهم يملكون فكرة واضحة وبسيطة عن الديمقراطية آت من الارتكاز على "الاشتقاق اللغوي" الذي يكرس مقولة أن "الديمقراطية هي حكم الشعب"، وهذا التأكيد –للأسف– غير خاضع لأبسط درجات التحقق العلمي والمنطقي، أي هو مجرد مقولة غير مبرهن عليها تجريبيا وتاريخيا.

لذلك قال"جيمس بيرنهام"James Burnham:"إذا ركزنا على التعريفات المعطاة للديمقراطية القادمة من القواميس والمستعملة من الغالبية العظمى، وركزنا على طريقة توظيف هذه الكلمة في زمننا فإننا نكتشف بأن هذا المدلول ليس له علاقة إطلاقا بمفهوم "أن الشعب يحكم نفسه بنفسه"The self gouvernement.[7]

و يحاجج"سارتوري" على رأيه بالبداية من جذع الكلمة الأولى "Démos" في المضمون اليوناني والذي يعاني الكثير من الغموض، فكلمة "Démos" تخاطب التجمع الذي يسكن المدينة، إنه مضمون يخاطب الكل، وإذا نقل إلى اللغات الحديثة (Peuple بالفرنسية، People بالإنجليزية، Volk بالألمانية) فإنه يزداد غموضا لأنه يعكس وحدة عضوية غير قابلة للتجزيء باستثناء المصطلح الإنجليزي People الذي يعكس أو يحمل مدلول "التعددية" Pluralité، فما هو المقصود بالشعب في كلمة démos:[8]

الشعب كتجمع تقريبي للعدد الأكبر Pluralité approximative.

الشعب كتجمع كامل يتضمن الجميع Pluralité intégral.

الشعب كوحدة أو ككل عضوي Un Tout organique.

الشعب كتجمع معبر عنه بالأغلبية المطلقة Majorité absolu.

الشعب كتجمع معبر عنه بالأغلبية النسبية Majorité Relative.

يمكن تجاهل التصنيف الأول لأنه لا يحيلنا إلى معيار واحد محدد، وكذلك الثاني لأنه لا يستثني أحد (كالأطفال، المرضى، العجزة...)، وتبقى إمكانية الاعتماد على المضامين الثلاثة المتبقية (وحدة عضوية، الأغلبية المطلقة، الأغلبية النسبية) لأنها تعترف بشكل من الأشكال بالأقلية.

يحيلنا مضمون الكتلة أو الوحدة العضوية إلى "الأمة" وهو شرط صعب الآن، وكذلك مضمون الأغلبية المطلقة الذي قد يؤسس لاضطهاد أكبر أقلية الممثلة بنسبة 49%، ولذلك يتبقى مضمون الأغلبية النسبية الذي قد يؤسس لديمقراطية تحمي الأقلية وبالتالي زيادة فرص استمرار النظام.

من خلال الصعوبات المتعلقة بمفهوم الشعب يمكن أن نؤسس لفهم استنتاجي وهو أن "سلطة الأغلبية يجب أن تكون محددة بحقوق الأقلية"، كما أن فهم الديمقراطية اشتقاقا فيه الكثير من المحاذير لأن Démos يعني شعب المدينة اليونانية "démos d'une polis"، وهذا المضمون محدد لأنه يحيلنا إلى جماعة معينة تشكل جماعة للقرار الجماعي، وبذلك كلما اتسع المجال الجغرافي للجماعة السياسية كلما تراجع المضمون الإغريقي للشعب، بمعنى تراجع المضمون الفعلي للشعب. [9]

وكل هذه المحاذير استوجبت حديثا ضرورة التفريق بين: "Communauté" التي تحمل دلالة يونانية، و "Société" التي تحمل دلالة حديثة تعبر عن مجموعة الأفراد المقيمين في الدولة، وهو نفسه التطور الذي فرض استعمال كلمة "Masses" بدلا من كلمة "Peuple" وهو استعمال يوحي بأن الشعب أصبح فاعل من الخارج، ويفضل حاليا توصيف المجتمعات الحديثة على أنها "massocratie" (Sociétés de masses" حسب مقولة "اورتيغا غاسات"Ortega gasset. [10]

هذا عن كلمة أو الجذع الأول "Démos" فماذا عن علاقة الشعب بالسلطة "Cratos"؟.

في إجابته عن سؤال: كيف يمكن للشعب أن يمارس السلطة فعليا؟ يبدأ Sartori من القول بأن السلطة ليست فقط من يعينون على رأسها، ولكنها في الأساس مرتبطة بمصدرها الفعلي، فدور الشعب في تعيين الحكام لا يحل فعلا أو يستجيب لمضمون السيادة الشعبية.

عموما استعملت سيادة الشعب تاريخيا لتقويض سلطة الكنيسة، والتصور القرووسطي لعلاقة الشعب بالسلطة كان فيه الكثير من المحاذير بحيث أن الشعب يمارس السلطة خياليا في علاقة غير مباشرة تماما بالسلطة، واخترعت وسائط التمثيل من أجل الاستجابة للطابع الشعبي للديمقراطية وللسلطة.

هذا المضمون كان موضوعا لأعمال "جون جاك روسو" Jean J Roseau وبعده"شارل مونتسكيو" Charles Montesquieu حول الوكالة الإلزامية، والوكالة التمثيلية.

الخوض في المضمون الدلالي والاشتقاقي حول الشعب والسلطة يعني أن هذا المفهوم لا يحيلنا إلى آليات الممارسة لأنه يؤسس للشطر الأول "سلطة الشعب Pouvoir du peuple"، ولا يؤسس للشطر الثاني لأن السلطة تمارس على شخص ما وتفترض وجود محكومين، لذلك فعلى من تمارس سلطة الشعب؟، ومن هم موضوع السيادة الشعبية؟.

لهذا أصبح الجميع مجبر على إكمال الجملة: "الديمقراطية هي سلطة الشعب على الشعب pouvoir du peuple sur le peuple، وهذه المقولة تؤسس لسلطة نازلة من الأعلى وليست سلطة صاعدة من الأسفل، وهنا تظهر الخطورة المتمثلة في إمكانية تحول السلطة من "سلطة الشعب" إلى "سلطة على الشعب"

gouvernement de peuple / gouvernement sur le peuple أي أن الذي يفوض سلطته يمكن أن يفقدها.

إذا كيف يمكن أن نحدد ونضبط العلاقة بين سلطة الاختيار Pouvoir nominale والممارسة الفعلية؟ صحيح أن الانتخابات والتمثيل آليات ضرورية للديمقراطية، ولكن يجب أن تكون حرة حتى يكون التمثيل فعلي وحقيقي، وللوصول إلى ذلك يجب توفر ضمانات معينة.

إن الحديث على أن الديمقراطية هي حكم الشعب هو حديث نظري وأدبي ويخضع لهيمنة الدلالة الاشتقاقية واللغوية، لأنه في الأساس يعني التأسيس لمجتمعات بدون دول، ولذلك الدول الحالية التي توصف على أنها ديمقراطية تبدو وكأنها تجاوزت ما هو اشتقاقي ولغوي étymologique. إننا هنا بصدد إحياء أطروحات "Herodatus" القديمة الذي قال يوما: "إنني لا أريد أن أحكم ولا أن أُحْكمْ حتى يبقى بيتي الوحيد الحر في الإمبراطورية الفارسية بأكملها"، و حسب هذا الكلام فإن الحكم الفعلي يعني "اللاحكم" أي المساواة أمام القانون بين الحكام والمحكومين، والمساواة لا تعني الديمقراطية، لأن الديمقراطية تعبر عن حكم الأغلبية وهي صياغة قدمها المعارضون للمساواة أمام القانون.[11] وتعبر"حنة أرنت" Hanna Arendtعن ذلك بقولها "بأن الديمقراطية لا توفر فقط قسطا من الحكومة، ولكن أيضا ضمانا ضد الحكومة "[12].

إذا يعلمنا الاشتقاق اللغوي أن الديمقراطية تعني إرجاع شرعية السلطة إلى الأسفل (الإرادة الشعبية)، وبالتالي فالديمقراطية لا يمكن أن توجد إلى في مجتمع مفتوح Open society بتعبير"كارل بوبر"Karl Popper أو مجتمع حر Society libre بتعبير"ميشال بولاني" [13]Michel Polanyi .

هذا المجتمع المفتوح يتأسس على قيمة أن الدولة في خدمة المواطنين وليس المواطنين في خدمة الدولة، والحكومة موجودة لأجل الشعب وليس الشعب موجود لأجل الحكومة، والنظام الديمقراطي يفترض أسبقية المجتمع عن الدولة "le démos précédé la cratie".ولذلك فإن مقولات حكم الشعب بالشعب وللشعب لإبراهيم لينكولن "Lincoln" يمكن تصنيفها ضمن بلاغة الخطاب وليس ضمن عالم الحقيقة والمنطق[14].

الهدف من كل هذا الكلام السابق هو تخليص فهمنا وإدراكنا للديمقراطية من ثقل ما تفرضه مقولات سيادة الشعب، إرادة الناخبين، السلطة العامة للشعب، لأن كل هذه المصطلحات لا تعبر عن الطابع النخبوي والأقلياتي للديمقراطية التي استقرت في الممارسات التاريخية.

ثالثا: الديمقراطية والممارسة الديمقراطية في تاريخ التجارب السياسية:

بينت الدلالة الاشتقاقية أن الديمقراطية هي حكم الشعب، ولكن الحقيقة التاريخية تبين حسب "هارولد لازويل" Harold Lasswell بأن: "الحكومة هي دوما أفعال العدد القليل وهذا لا يحل أبدا مشكلة مستوى الديمقراطية، وربط نسبة المسيرين بمستوى الديمقراطية يعتبر مغالطة كبرى لأن المجتمعات قد توصف بأنها ديمقراطية في حين أنها تعبر عن نفسها من خلال عدد قليل من المسيرين، لذلك فالمسألة الأساسية متعلقة بالمسؤولية".[15]

هذا الكلام يحيلنا إلى أقدم الإشكاليات السياسية في التاريخ الإنساني وهي ثنائية "القيادة والطاعة"Commandement-Obéissance ، وكذلك ثنائية الحرية والمساواة، وقد ترسخت عدة أطروحات في بداية التفكير السياسي وهو أنه لكي تكون حرا ومتساويا مع الجميع يجب أن لا تكون مسيرا ولا محكوما "Ni dirigés Ni gouvernés"، هذه الإشكالية تم تجاوزها فيما بعد، وتحت ضغط الخوف من الفوضى وحالة الطبيعة أصبحت المجتمعات لا يمكنها الاستمرار من دون قيادة. [16]

لقد ثار هذا النقاش بقوة بين أطروحة الحرية وأطروحة القوانين في القديم وفصل أرسطو في المسألة بقوله: "أن تكون حرا معنى ذلك أنك قادر على الحكم وتقبل أن تكون محكوما"، وهو قول ناضج فيه الكثير من الواقعية عكس قول السفسطائي "اللورد أكتون" الذي قال: "السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة"[17].

الاضطراب بين الدلالة الاشتقاقية ودلالة الممارسة هو بين "حكم الشعب" و"سلطة الأغلبية" و "سلطة نخبة فعلية"، لذلك يجب أن يتأسس النظام الديمقراطي على حكم الأغلبية واحترام حقوق الأقليات .

ومبدأ الأغلبية لا يجب أن يكون مقدسا، لأنه في الأساس مجرد آلية لتأسيس سلطة لاتخاذ القرار، كما أن الأقليات تحتفظ بحقها في نقد وفرملة السلطة لأن الديمقراطية في جوهرها تعبر عن رفض السلطات غير الناتجة عن الاختيار والانتخاب، فهي النظام الذي لا يسمح لأي شخص أن يقول على نفسه بأنه الأفضل إلا حينما يقول عنه الآخرين ذلك.

المتتبعين لآلية عمل النظام الديمقراطي استقروا على مقولة أن الديمقراطية هي مجرد تعددية انتخابية Elective polyarchy، وهو طرح "روبيرت دال" R Dahl الذي يميز بين منهجين في بناء نظرية ديمقراطية :[18]

منهج الحد الأقصى maximisation méthod: هذا المنهج يقوم على مبدأ تعظيم الأهداف المتعلقة بالديمقراطية من خلال العمليات الحكومية الخاصة، أو ما يسميه Dahl بالدلالة الماديسونية Madisonian التي تعني "تحقيق جمهورية تعظم السيادة الشعبية والمساواة ولا تقوم على الطغيان".

المنهج الوصفي The descriptive méthod: هذا المنهج يستهدف ملاحظة النشاطات الفعلية لطبقات ومجموعات معينة، ويحدد مجموعة شروط وخصائص حتى تصنف الأنظمة على أنها ديمقراطية أو لا.

حسب Dahl فإن الطرح الأول نظري ولا يحيلنا إلى أي دلالة عن الواقع الحقيقي The Real world، ويلخص هذه النتيجة في التساؤل التالي: – ما هي الشروط الضرورية والكافية لتعظيم الديمقراطية؟.

What are the necessary and sufficient conditions for maximizing democracy in the real world?

سيخرجنا هذا السؤال من الحدود التقليدية لمصطلح الديمقراطية، ونصبح أمام ما يسميه Dahl بـ " The polyarchy" والتي تقتضي:[19]

مزيدا من التوافق Consensus.

مزيدا من النشاط والحركية والمشاركة.

مزيدا من التدريب الاجتماعي والتنشئة Social training.

مزيدا من التوافق حول الخيارات والمبادرات السياسية.

عموما تحتاجThe polyarchy إلى حد أدنى من الشروط الاجتماعية المسبقة وإلا استحال الوصول إلى ترتيبات مؤسساتية معينة يمكنها أن تؤسس لجمهورية بدون طغيان.[20]

هذا التوجه في التعريف على أن الديمقراطية هي مجرد تعددية قائمة على الاختيار Polyarchie électives جعل البعض يتساءل كيف يمكن لنظام قائم على أغلبيات مختارة أن يؤسس لوجود الديمقراطية الفعلية؟.

ولذلك يشترط في الديمقراطية أن تتجنب تكريس أي نمط من الهيمنة كما أنها يجب أن:

تنتج الأقليات المفتوحة والمنافسة بشكل مستمر.

كما تنتج سلوكات حذرة وموجهة بواسطة القانون لتفادي احتكار السلطة.

والتعددية يجب أن تقوم على أساس حرية الاختيار، لأن حرية الاختيار هي من تؤسس لسلطة المراقبة والحماية الذاتية من الاستبداد.

من خلال الكلام السابق فالديمقراطية هي نظام يتأسس فيه تأثير الأغلبية على ضمان وجود أقلية مختارة وتنافسية، وهذا ما يؤسس لرقابة المواطنين ورقابة النخب المعارضة التي تنتمي للأقليات غير الفائزة بالانتخابات. ولكن السؤال الذي يبقى قائما هو: ما الذي يضمن جودة الديمقراطية؟ .

وهل تكفي الانتخابات والمشاركة كمؤشرات دالة على وجود الديمقراطية؟، وحسب"جيوفاني سارتوري" Giovanni Sartori فإن نوعية النتائج متعلقة بنوعية القيادة، وهذا ما جعله يقدم تعريفا آخر يدافع على أن: "الديمقراطية هي تعددية للنخب المنتخبة" Une polyarchie d'élites élues، بمعنى أنها نظام للاختيار قائم على اختيارات الأقليات التنافسية. [21]

تبدو هذه التعريفات معقدة ولكنها تستجيب للتعقيد الموجود في النظام الديمقراطي، وتتجاوز التبسيط الذي فرضته الدلالة الاشتقاقية، إنه من السهل جدا أن نقول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب، ولكن يجب أن نفهم كيف يمكن لهذا أن يصبح ممكنا ومقاربا للواقع وللحقيقة.

ولذلك يجب على طلبة الديمقراطية أن يميزوا بين:

نظرية الوكالة Théorie du mondât كنظرية أرثوذكسية.

و نظرية التنافس Théorie de concurrence.

فالنظرية الأولى ترتكز معياريا على الشعب والنظرية الثانية تتوجه إلى تبني الديمقراطية كنظام للحكم Système de gouvernement.[22]

بقي أن نعي بأنه يمكننا أن نقدم تعريفات وفهم جيد للديمقراطية بدون أن نقدم أي دليل على وجودها فعلا، وهنا يمكننا أن نطرح التساؤل بطريقة مغايرة وهي:

ما الذي يثبت وجود الديمقراطية بدلا من ما الذي يعرفها ؟، و هل يمكننا أن ندافع على أن الديمقراطية حقيقية وتتمتع بوجود فعلي في التاريخ الانساني ؟.*

كل الكلام السابق يمكننا أن نلخصه في الشكل التالي:

الشكل 01: القلق الموجود حول الديمقراطية

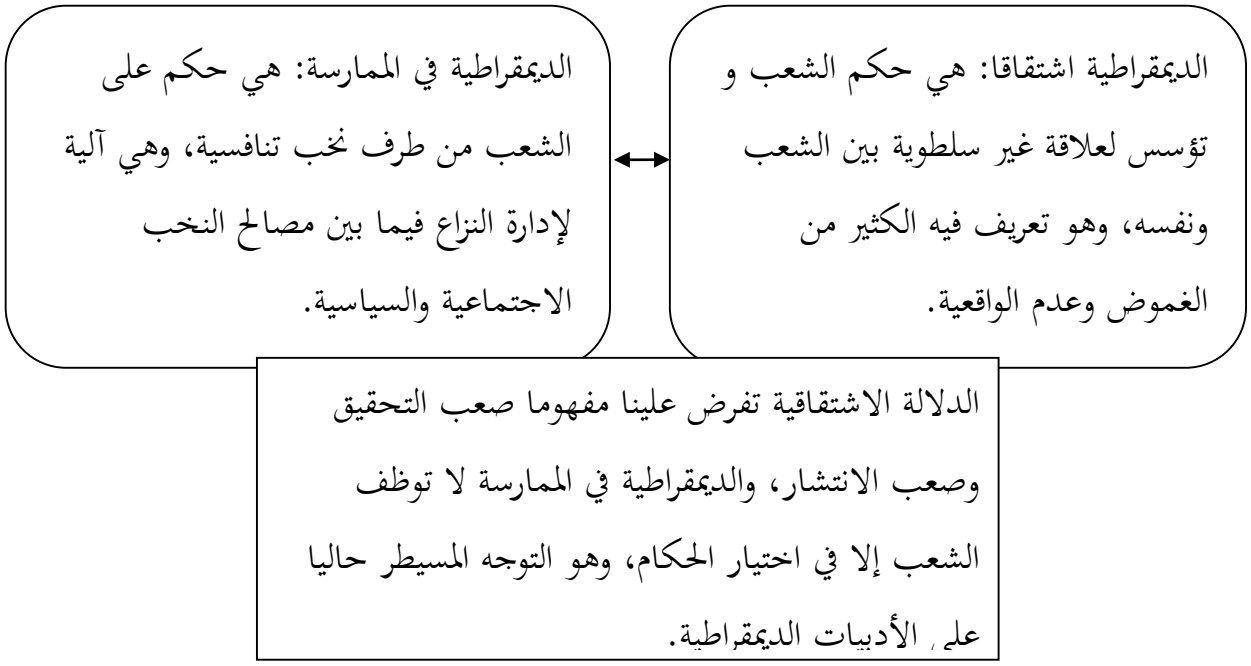

المصدر: الشكل من إعداد الباحث

يحاول هذا الشكل أن يلخص القلق الموجود حول الديمقراطية بين "حكم الشعب" وبين ما تعنيه الممارسة في التاريخ السياسي لما هو ديمقراطي.

حينما نقول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب فإننا لم نحل سوى مشكلة لغوية، ولكن المشكلة ليست معرفة دلالة الكلمة، وإنما معرفة الشيء في حد ذاته، فالكلمة في نهاية الأمر تشير إلى شيء ما، ممارسة معينة، أو نظام معين.

تبين الملاحظة العلمية والتاريخية أن الكلمة لا تعبر عن واقع معين ولا تنسجم معه، إذا لماذا نتمسك بهذه الكلمة –حسب Dahl– والحقيقة التاريخية والموضوعية تبين أن الديمقراطيات هي مجرد بوليارشيات polyarchy ؟. [23]

هذا التمسك بالتوصيف الديمقراطي القديم هو نتيجة ضغوطات وإملاءات ديونتولوجية "Déontologique"*، أي أنه كان نتاج الخطابات حول ما يجب أن يكون وما يجب أن نفعله وليس حول ما نفعله في الحقيقة.

والديمقراطية بالدلالة اليونانية لم توجد ولن توجد في التاريخ لأن الشعب كان دائما موضوعا للسلطة ولم يكن هو السلطة في حد ذاتها، وهذا ما يضطرنا إلى التوجه إلى تبني التوجهات الاختزالية الحديثة في تعريف الديمقراطية، وهو ما سيكون موضوعا لبقية المجهود المفاهيمي.

الخاتمة:

بعد هذا المسح اللغوي والتاريخي لمضمون الديمقراطية يبدو انه هذا المصطلح عرف انحرافات كبيرة تسبب فيها نقل المضمون اللغوي بدلالته اليونانية إلى المضمون الاصطلاحي، أي تعريف الممارسة الفعلية للديمقراطية بدلالة ما يحمله المصطلح من محمول لغوي وليس بدلالة ما يمارس فعلا في التاريخ السياسي الإنساني.

وهذا المجهود النقدي الابستيمولوجي لمصطلح الديمقراطية مهم جدا لأنه سيحررنا من ثقل المحمول القيمي للديمقراطية ويقدم لنا فرصة الارتكاز على مفهوم اختزالي عملي منسجم مع ما تم ممارسته في التجارب الإنسانية وليس ما تم نقله من الدلالة اللغوية التي تفرض ثقل والتزامات كبيرة على الدول التي تريد أن تنتقل إلى الديمقراطية.

فواقع الممارسة الديمقراطية يقدمها على انها مجرد الية لتنظيم التداول والتنافس على السلطة بين قوى سياسية انتخابية تعتمد في تنظيم لعبتها على الية الانتخابات ومسنودة بالتزام واحد وهو قبول نتائج اللعبة الديمقراطية ، وهو ما تذهب اليه اعمال جوزيف شومبيتر التي تعرف الديمقراطية بدلالة مؤشر الانتخابات وتنزع عنها كل ما تفرضه الاعباء الايديولوجية والقيمية القادمة من الفكر والتنظير وليس من تاريخ ممارسة الديمقراطية.

وفي الأخير يمكن أن نقول بان هذه الدراسة تعيد النظر في المعارف البديهية التي استقرت حول مصطلح الديمقراطية وأصبحت تمثل حواجز معرفية لفهم ونقل الديمقراطية خارج سياقها التاريخي، فالديمقراطية التي حدثت في التاريخ هي آلية حكم عن طريق الانتخابات لتنظيم الفوضى وتفادي النزاعات الاجتماعية ، وليست كما يقول مدلولها اللغوي لان الشعب يفقد سلطته بعد الانتخاب مباشرة لصالح من يمارس السلطة الفعلية، وهذا الفهم سيسهل من تبني النظام الديمقراطي لأنه يخلصنا من المحمول القيمي والإيديولوجي للديمقراطية.

الهوامش:

[1] Giovanni Sartori, Théorie de la démocratie, traduction de Christiane Hurtig, analyses politique, paris. pp4.5.
[2] ibid, p5
[3] ibid, p7
[4] idem
[5] ibid, p9

* للمزيد يمكن العودة إلى أعمال:

- Robert A Dahl, **A preface to Democratic Theory**, Chicago, the University of Chicago press, London, 2006.

- John M, Murry, **In the Free society**, Londres, 1948 .

[6] Giovanni Sartori, op cit, p12.

[7] ibid, p15.

[8] Ibid. p16.

[9] Ibid., p18.

[10] Ibid., p19.

[11] حنة أرنت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40

[12] نفس المرجع، ص203.

[13] Karl R Popper, **The open society and its enemies**, 2oed, Vol II, Londres, p24

[14] Giovanni Sartori, op cit, p24

[15] Ibid., p78

[16] Jean Jacques Raynal, **histoire des grands courants de la pensée politique**, HACHATTE, France, 1999, p9

[17] Jean Jacques Raynal, op cit, p11

[18] Robert A. Dahl, Jan Shapiro and Jose Antonio Cheibi, **The Democracy Source Book**, The Mit press, Cambridge, Massachusetts, London England, 2003, p48

[19] Ibid. pp51-52

[20] Ibid, p53.

[21] Giovanni Sartori, op cit, pp107-108

[22] Ibid, p108

*للإجابة على هذه الأسئلة يمكن العودة إلى:

– جان ماري جونيو، **نهاية الديمقراطية**، تعريب ليلى غانم، دار الأزمنة الحديثة، ط1، لبنان، 1998، ص173.

[23] Robert A, Dahl, **A preface to Democratic Theory**, p89

*الديونطولوجيا : تعني الخطاب حول ما يجب أن يكون وهو مصطلح يعود في استعماله إلى "بينتام"Bentham الذي وظفه كمرادف لعلم الأخلاق Science de la morale ويوظف أيضا كمرادف للوصف prescription ومضاد لمصطلح التفسير.